

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – آذار/مارس 2021



16
السلام والعدل
والمؤسسات
القوية



الهدف 16

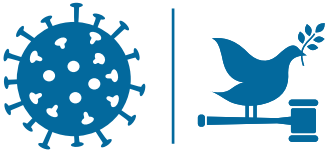
السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

عادلة وسلمية وشاملة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة قادرة على دعم تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17.

ولا يزال الاحتلال والصراع يُلقحان الأذى بملايين البشر في المنطقة؛ ويتسببان بضعف الأفراد والمجتمعات المحلية وخطر إصابتهم بالفيروس؛ ويقوّضان قدرة الحكومات على جميع المستويات على التصدي للجائحة وحماية الأرواح وسُبل العيش؛ ويفرضان قيوداً جسيمة على قدرة المنطقة على التعافي من الجائحة.

تمادت جائحة كوفيد-19 في كشف الضعف الذي يعترى المؤسسات في العديد من البلدان العربية ويقوّض قدرة الدولة على الاستجابة للأزمات بسرعة وفعالية. وكانت قدرة هذه البلدان على تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وباقي الأهداف واهنة في الأصل، وذلك نتيجة لضعف سيادة القانون، وقصور الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان، وغياب المساءلة، واستفحال انعدام الثقة، والصراع والاحتلال القائمين منذ وقت طويل. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات توفر إرادة سياسية حقيقية، وتوسيع الفضاء المدني اللازم للانتقال إلى مجتمعات



آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

حيث يشكل العنف والأزمات الإنسانية تحديات ملحة. وترتبط فعالية الاستجابات للجائحة بقضايا الإنصاف والشفافية في إدارة الموارد وتوزيعها، وبوضع السياسات القائمة على الأدلة، كما تتأثر بشدة بالتصورات المتعلقة بالمؤسسات والثقة فيها. وإدارة الحكومات العربية لعملية التعافي ستكون بمثابة اختبار لفعالية الإصلاحات المؤسسية. ولتحقيق هذه الفعالية، يجب بناء هياكل محلية ووطنية للحكم تقوم على الجدارة والقواعد، وتتسم بالفعالية والشفافية، وتخضع للمساءلة، ويشترك فيها الجميع. والهدف هو إقامة مؤسسات قادرة على التخفيف من حدة الصدمات المختلفة، بما يشمل الجائحات والعنف والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية، وعلى إرساء الأسس للمجتمعات العادلة.

يهدّد تصافر الصراع وأزمة كوفيد-19 بوقوع كارثة إنسانية

في المنطقة العربية¹. وفي عام 2020، كانت التوقعات بشأن المخاطر الإنسانية في البلدان العربية السبعة المتضررة من الصراعات قائمة بالفعل. فهذه البلدان مشرّعة أمام النوائب، وأكثر تضرراً من امتداد فترات الصراع والنزوح وضعف القدرات الاجتماعية والمؤسسية. وما برحت المنطقة، منذ ما قبل الجائحة، مسرحاً لكثير من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، إذ كان 57.1 مليون شخص تقريباً بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وقد فاقم الفيروس محن الذين وقعوا في براثن الأزمات الإنسانية، وزاد من صعوبة حصولهم على المساعدة المقدّمة

يُخشى أن تفضي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة إلى مزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة. ويشمل قصور الحوكمة في المنطقة تقلص الفضاء المدني، ومحدودية المشاركة السياسية لعدد من الفئات الاجتماعية، مما من شأنه نسف الجهود الرامية إلى المضي قدماً على مسار التنمية المستدامة، وزيادة الاستقطاب والتمييز وعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين. وكان التهميش السياسي للشباب، والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمّع، قد اتخذوا بالفعل منحى تصاعدياً في جميع أنحاء المنطقة قبل انتشار الجائحة. كذلك، شهدت دول عربية عديدة موجات من الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب عدم المساواة إلى حد ما. وقد فاقت التداعيات الاقتصادية للجائحة والاختلالات في استجابات الحكومات التوتّر الموجود أصلاً في العلاقات بين المجتمعات المحلية والدولة من ناحية، وفي ما بين الفئات الاجتماعية من ناحية ثانية.

كشفت جائحة كوفيد-19 النقاب عن قصور الحوكمة في

المنطقة، وأبرزت الحاجة إلى إصلاح المؤسسات. وكان ضعف سيادة القانون قد حال بالفعل دون التقيد الكامل بحقوق الإنسان، وهمّش بعض الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للخطر في ظل الأزمات. والأخطار التي تهدد رفاه الناس والمؤسسات تكون أكثر حدة في البلدان العربية المتضررة من الصراعات،

السياسي للشباب. وكانت القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمّع آخذة في الازدياد في جميع أنحاء المنطقة قبل انتشار الجائحة، مما أوجع الاضطرابات الاجتماعية في العديد من البلدان. وأدت التوترات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد-19 إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية في العديد من البلدان العربية.

ازداد العنف ضد المرأة، وباتت تواجه تحديات متزايدة في

الحصول على العدالة. وقبل ذلك، كانت طريق المرأة إلى العدالة في جميع أنحاء المنطقة محفوفة بالصعوبات². وعلى مدى عقود عديدة، واجهت المرأة قوانين تمييزية في مسائل تتعلق بالجنسية والطلاق وحضانة الأطفال وحقوق ملكية الأراضي، بالإضافة إلى العنف القائم على نوع الجنس والقيود على التنقل³. وقد فاقمت أزمة كوفيد-19 آثار هذه التحديات جميعها. وتبين دراسات استقصائية أجريت في تسعة بلدان عربية أنّ خطر تعرّض النساء للعنف على يد أزواجهن يزداد حالياً بسبب كوفيد-19، لا سيما نتيجة لتدابير الإغلاق⁴. ففي ظلّ عزهنّ عن الوصول إلى أماكن خاصة، تواجه نساء كثيرات صعوبات تحول دون طلبهنّ المساعدة عبر الإنترنت أو على الهاتف⁵.

من منظومة العمل الإنساني، وهي مساعدة تشتد الحاجة إليها كثيراً. فقد ارتفع عدد السوريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنسبة 42 في المائة منذ عام 2019. وفي اليمن، يقف الملايين من الناس على حافة المجاعة.

تمادت القيود الصارمة المفروضة على الحركة، والرامية إلى احتواء الجائحة، في تقليص الفضاء المدني وزيادة التهميش

اللاجئون والمهاجرون هم من الفئات الأكثر تعرضاً لخطر الوصم والاستغلال. لقد أثارت الجائحة الكثير من المخاوف بشأن رفاه المهاجرين واللاجئين في المنطقة، والذين تقدّر أعدادهم الغفيرة بـ 40.2 مليون شخص. ويعيش كثيرون منهم في مخيمات مكتظة، في ظل قدرة محدودة على الحصول على الخدمات الطبية والمياه النظيفة والحماية الاجتماعية. ويعرّضهم ذلك للتمييز والوصم، وربما لاتهامات جائرة من جانب المجتمعات المحلية بأنهم سبب كل علة. ويسفر انكماش أسواق العمل المحلية، حيث الفرص كانت محدودة من قبل، وانخفاض فرص الحصول على مساعدات منظمات المجتمع المدني والدعم القانوني والطبي، عن جعل اللاجئين والمهاجرين أكثر عرضة للاستغلال.

تحت نير الاحتلال، يتكبّد الفلسطينيون أضراراً فادحة من جراء كوفيد-19، وذلك على جميع المستويات، لا سيما بفعل آثاره على الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أبرزت الجائحة بُعداً آخر من أبعاد الإجحاف الذي يتعرضون له، كشفه التفاوت الصارخ في فرص الحصول على اللقاحات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ودعا خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إسرائيل إلى ضمان المساواة بين الفلسطينيين وغيرهم في الحصول على اللقاحات، مؤكداً أن انعدام هذه المساواة غير مقبول أخلاقياً، ولا حتى قانونياً بموجب اتفاقيات جنيف. ومع ذلك، لم يُتَح للفلسطينيين حتى الآن سوى بضعة آلاف الجرعات من اللقاح، في حين حصل ملايين الإسرائيليين على جرعتين منه.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

2. اتخذت عدة بلدان عربية تدابير واعدة للتصدي للعنف ضد المرأة وتعزيز إمكانية وصولها إلى العدالة أثناء الجائحة. في الأردن، على سبيل المثال، شكّل فريق للاستجابة لحالات الطوارئ ضم ضابطات شرطة، وجرى تدريبه على الاستجابة للأزمة بعدة طرق، منها القيام بزيارات منزلية للنجيات من العنف القائم على نوع الجنس، وذلك لإحالتهم بأمان إلى

1. من بين الدول العربية الـ 22، أعلنت ست دول علي الأقل حالة الطوارئ في ظل كوفيد-19. مثلاً، فرضت قوانين الطوارئ في الأردن، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب. غير أنّ العديد من البلدان كانت قد فرضت حالات طوارئ قبل تفشي الجائحة، حتى أن بعضها انحرف عن المعايير الدولية التي تنظم هذه الحالات.

2. UN-Women, IDLO, UNDP, UNODC, World Bank and Pathfinders, Justice for Women Amidst COVID-19, 2020

3. ESCWA, UNDP, UNFPA and UN-Women, Gender justice and the law: Assessment of laws affecting gender equality in the Arab States region, 2018

4. UN-Women, Rapid assessment: The effects of COVID-19 on violence against women and gendered social norms, 2020

5. United Nations, Policy brief: The impact of COVID-19 on women, 2020

الخدمات الرقمية المتاحة للوصول إلى العدالة في المغرب

تقدم وزارة العدل المغربية خدمات رقمية عبر الموقع الإلكتروني www.mahakim.ma، وهي تتيح للمستخدمين تقديم شكاوى عبر البريد الإلكتروني. كما استُحدث نظام لربط خطوط هاتف ساخنة بجميع المحاكم، وكذلك تطبيق نقال يتيح للضحايا تقديم الشكاوى على وجه السرعة، دون الحاجة إلى المثول شخصياً أمام المحكمة أو في مركز للشرطة.

وزارة العدل المصرية، على سبيل المثال، عمل المحاكم باستثناء محاكم الأسرة. وفي لبنان، يدعم قطاع العدالة الآن تقديم الشهادات وإدارة القضايا على الإنترنت.

الخدمات الأساسية⁶. كذلك، وفّرت بعض البلدان العربية طُرقاً بديلة للاستمرار في إقامة العدل في القضايا المتعلقة بالمرأة، وذلك بشكل استثنائي. فقد أوقفت

الأكثر عرضة للإهمال

المساحة اللازمة للتباعد الجسدي. وفي خضم ذلك، أصبح اللاجئين والنازحون داخلياً بمثابة أكباش فداء يحملون، جوراً، مسؤولية نقل العدوى، وهو ما يزيد محتنتهم سوءاً⁸.



المرأة في المنطقة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المسارات والمؤسسات السياسية، بما في ذلك في عمليات السلام الرسمية. وقد أسفرت الجائحة عن زيادة مخاطر تعرّض النساء للعنف، والحد من فرص وصولهنّ إلى العدالة، وتفاقم التمييز القائم على نوع الجنس المرتكب ضدّهنّ. وعلى الرغم من إحراز مكاسب بسيطة، بما في ذلك تمثيل المرأة بنسبة 28 في المائة في اللجنة الدستورية السورية، ومشاركتها في عمليتي السلام في ليبيا واليمن، لم تتحقق بعد المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة، وإن وُجدت أدلة تؤكد أن مشاركة المرأة في عمليات السلام تعزّز احتمالات إقامة سلام دائم.



الشعب الفلسطيني ما برح يعاني من السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تزيد محتنته الاجتماعية والاقتصادية حدة، وتمعن في تقييد قدرة القطاع الصحي على مكافحة الجائحة. فبحلول نهاية عام 2020، كان نصف الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال (2.45 مليون شخص) بحاجة إلى نوع واحد على الأقل من المساعدات الإنسانية⁹. وفي الربع الثالث من عام 2020، بلغت نسبة البطالة 27.8 في المائة (48.6 في المائة في غزة). ولا يزال شبح انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المعتدل يخيم على مليوني فلسطيني في عام 2021، وذلك في زيادة قدرها 300,000 شخص مقارنة بعام 2019.

يُخشى أنّ تدهور المؤسسات، المتخبّطة بالفعل في أزمت متعددة، سيؤثر سلباً على حقوق الأفراد ورفاههم وسيفاقم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المعتملة. ويهدّد ذلك بتقويض مسار التنمية الشاملة والمستدامة على مدى عدة أجيال، وبضرب السلام والأمن الهشّين، حيث وُجدا. وخلص استعراض مفضّل للمنطقة العربية إلى تحديد الفئات التي لن تحقق مقاصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والتي تفاقمت هشاشتها بفعل الجائحة، وهي كالتالي⁷:



الفئات والأفراد الذين يتعرضون أصلاً للتمييز

على أساس الهوية أو الوضع القانوني سيصبحون أكثر عرضة للإهمال على مسار التنمية. على سبيل المثال، لا يُعزى التدهور الجسيم في أوضاع المهاجرين الأكثر تعرّضاً للخطر والأشخاص ذوي الإعاقة إلى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة وتدابير احتوائها فقط، بل أيضاً إلى تعرّضهم المتزايد للتمييز ضدّهم في الحصول على الرعاية الصحية والإجراءات المنقّذة للحياة.



النازحون قسراً، بمن فيهم عشرات الملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً، هم من بين الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن الجائحة. ففي المخيمات والمساكن العشوائية المكتنّزة، التي تأوي الغالبية العظمى من النازحين، تقلّصت مستويات الدخل، واستنزفت الخدمات، وارتفعت أسعار السلع الأساسية مثل الأغذية والصابون ارتفاعاً صارخاً، واستمرّت إمدادات المياه في التضاؤل، واتّسعت رُقع سوء التغذية، وانعدمت

6 UNDP and UN-Women, COVID-19 Global Gender Response Tracker

7 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

8 ESCWA, COVID-19, Conflict and Risks in the Arab Region, 2020, pp.4-5

9 OCHA, Humanitarian Response Plan, 2021

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

باقي الأهداف. وترمي هذه التوصيات أيضاً إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل¹⁰.

يقدم التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 التوصيات المبيّنة أدناه لتسريع تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ودعم تحقيق

تكثيف الجهود لبناء مؤسسات تتسم بالفعالية والشفافية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، بما في ذلك في الحكومات المحلية

دعم سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحريات المدنية

توسيع الفضاء المدني، وتشجيع ثقافة مدنية نابضة بالحياة، وإشراك منظمات المجتمع المدني

دعم جميع الجهود الرامية إلى تعميم حقوق الإنسان بوصفها قيماً اجتماعية

تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الصراعات ومعالجة أسبابها الجذرية

ضمان الأعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين

تعزيز قدرة المؤسسات المحلية والوطنية في ظل الصراعات أو السياقات الهشة على التصدي لآثار الجائحة وللتحديات العديدة الناجمة عن تزامن الأزمات الإنسانية والإخفاقات التنموية والصراعات

ضمان إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي الخاضعين للحكم المحلي في تصميم الاستجابات لكوفيد-19

تعزيز التواصل بشأن الأزمات وشفافية الحكم وتعبئة الموارد خلال الأزمات وفي إطار التصدي لها، من أجل التخفيف من آثارها، وإنشاء قنوات لبناء الثقة وإشراك المواطنين وتوطيد هذه القنوات

10 للاطلاع على تحليل وافٍ لهذه التوصيات، انظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.



الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: حقائق أساسية

العالم

المنطقة العربية

الرشوة

17 في المائة من الشركات
طلب منها مرة واحدة على الأقل
دفع رشوة في عام 2019

20 في المائة من الشركات
طلب منها مرة واحدة على
الأقل دفع رشوة في عام 2019



نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و14 سنة والذين تعرّضوا لأي
عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدّمي الرعاية في الشهر السابق

79 في المائة من الأطفال
تعرضوا للعنف في عام 2019

83 في المائة من الأطفال
تعرضوا للعنف في عام 2019



وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس

40 في المائة من الدول
امتثلت بالكامل لمبادئ باريس
في عام 2019
+5 في المائة منذ عام 2000

23 في المائة من الدول
امتثلت بالكامل لمبادئ باريس
في عام 2019
+5 في المائة منذ عام 2000



(حسابات مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات
والتكنولوجيا في الإسكوا)

المصدر: ESCWA, Arab SDG Monitor <http://arabsdgmonitor.unescwa.org> (تم تقريب الأرقام).